.

**مذكرة إخبارية حول الوضعية الاقتصادية**

**خلال الفصل الثالث من سنة 2017**

**أظهرت نتائج الحسابات الوطنية تحسنا في نمو الاقتصاد الوطني الذي سجل نسبة نمو بلغت 3,8% خلال الفصل الثالث من سنة 2017 عوض 1,3% خلال نفس الفترة من سنة 2016، معززا على الخصوص بالانتعاش الملحوظ للنشاط الفلاحي.**

**وشكـل الاستهلاك النهائي للأسر والطلب الخارجي قاطرة للنمو الاقتصادي في سياق الانخفاض في المستوى العام للأسعار وفي الحاجة لتمويل الاقتصاد الوطني.**

**نمو اقتصادي مدعم بالنشاط الفلاحي**

 ارتفعت **القيمة المضافة للقطاع الاولي** بالحجم، مصححة من التغيرات الموسمية، بنسبة 13,7% في الفصل الثالث من سنة 2017 بعد انخفاض مهم قدره12,2% خلال نفس الفصل من السنة الماضية. ويعزى هذا، إلى ارتفاع القيمة المضافة لأنشطة القطاع الفلاحي بنسبة 14,5% عوض انخفاض نسبته 13,6% سنة من قبل، وإلى ارتفاع القيمة المضافة للصيد البحري بنسبة 6% عوض 4,1%.

ومن جهتها، سجلت **القيمة المضافة للقطاع الثانوي** نموا بلغ 2,7% عوض 0,8% خلال نفس الفصل من سنة 2016، وتميزت بتحسن الأنشطة:

* الصناعات الاستخراجية بنسبة 17,8% عوض انخفاض بنسبة 1,6%؛
* الصناعات التحويلية بنسبة 1,6% عوض 0,4%؛

وهذا، على الرغم من تباطؤ النمو لانشطة:

* الماء والكهرباء بنسبة 1% عوض ارتفاع بنسبة 5%؛
* البناء والأشغال العمومية بنسبة 0٫9% عوض ارتفاع بنسبة 1,2%.

في حين عرفت **القيمة المضافة للقطاع الثالثي** تباطؤا في وتيرة نموها بلغت2,6% عوض 3,1% خلال نفس الفصل من السنة الماضية. وباستثناء أنشطة خدمات التعليم، الصحة والعمل الاجتماعي التي عرفت انخفاضا بنسبة 1,8% عوض ارتفاع قدره 2,4% و خدمات البريد والمواصلات التي تراجعت إلى 2٫1% عوض 4٫8%، فباقي مكونات هذا القطاع عرفت ارتفاعا في قيمها المضافة:

* الفنادق والمطاعم بنسبة 8٫1% عوض 7,7%؛
* النقل بنسبة 5٫7% عوض 3٫8%؛
* الخدمات المقدمة للأسر والمقاولات بنسبة 4٫3% عوض 4,1%؛
* التجارة 3٫4% عوض 3%؛
* الخدمات المالية والتأمينية 2٫6% عوض 1٫6%؛
* الخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي بنسبة 1٫2% عوض 1٫3%.

في المجموع، عرفت **القيمة المضافة غير الفلاحية** ارتفاعا بنسبة 2٫7% عوض2,3% خلال الفصل الثالث من سنة 2016.

وفي هذه الظروف، ورغم التباطؤ الملموس للضرائب على المنتوجات صافية من الاعانات بنسبة 1,6% عوض 9٫9%، ارتفع **الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم** خلال الفصل الثالث من سنة 2017 بنسبة 3,8% عوض 1,3% السنة الماضية.

وبالأسعار الجارية، عرف الناتج الداخلي الإجماليارتفاعابلغ 3,3% خلال الفصل الثالث من سنة 2017، ونتيجة لذالك سجل المستوى العام للأسعار انخفاضا بنسبة 0٫5% مقابل ارتفاع بنسبة 2٫1% السنة الماضية.

**نمو معزز بالاستهلاك النهائي وبالمبادلات الخارجية**

* **طلب داخلي في تباطؤ**

ارتفع الطلب الداخلي بنسبة 0,9% خلال الفصل الثالث من سنة 2017 عوض 7,2% نفس الفترة من سنة 2016، مساهما في النمو الاقتصادي بنقطة واحدة عوض 7,8 نقطة.

فقد ارتفعت نفقات الاستهلاك النهائي للأسر بنسبة 4,5% بدل 3,5% مساهمة في النمو ب 2,6 نقطة مقابل نقطتان. وبدورها، سجلت نفقات الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية ارتفاعا بنسبة 0,7% عوض 0,9% مع مساهمة في النمو ب 0,1 نقطة مقابل 0,2 نقطة.

في حين، سجل إجمالي الاستثمار( إجمالي تكوين رأس المال الثابت وتغير المخزون (انخفاضا بلغ 5٫3% مقابل ارتفاع بنسبة 18٫1% بمساهمة سلبية في النمو بلغت 1٫8 نقطة بدل 5٫5 نقطة خلال نفس الفصل من السنة الماضية.

* **مساهمة إيجابية للمبادلات الخارجية**

ارتفعت صادرات السلع والخدمات بنسبة 10٫5% خلال الفصل الثالث من سنة 2017 عوض 2٫2% سنة من قبل، في حين، عرفت الواردات تباطؤا مهما إلى 1٫5% عوض 17٫1%. وهكذا، ساهمت المبادلات الخارجية للسلع والخدمات مساهمة إيجابية في النمو، إذ بلغت 2٫9 نقطة مقابل مساهمة سلبية بلغت 6٫4 نقطة خلال نفس الفترة من السنة الماضية.

**انخفاض الحاجة إلى تمويل الاقتصاد**

مع انخفاض صافي الدخول المتأتية من بقية العالم بنسبة 3,9% مقابل ارتفاع بنسبة 23,2%، عرف إجمالي الدخل الوطني المتاح تباطؤا في نسبة نموه بلغت 2,9% عوض 4,4% خلال الفصل الثالث من السنة الماضية.

وأخذا بالاعتبار ارتفاع الاستهلاك النهائي الوطني بالأسعار الجارية بنسبة 3,6% مقابل 3,3% المسجل السنة الماضية ، فقد استقر الادخار الوطني في 27,8% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 28,5%.

كما بلغ إجمالي الاستثمار نسبة 31,2% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 33,3% خلال نفس الفصل من السنة الماضية ، وهكذا، عرفت الحاجة إلى تمويل الاقتصاد الوطني انخفاضا منتقلة من 4,8% من الناتج الداخلي الإجمالي إلى 3,4%.

وتوجد رفقته الجداول المتعلقة بنتائج الحسابات الوطنية للفصل الثالث من سنة 2017:

